سياسيون وأمناء احزاب تحدثوا

■ ،، في ظل ثورته الخالدة ووحدته المباركة وقيادة فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. هاهو شعبنا يحتفل بيوم الديمقراطية ففي السابع والعشرين من ابريل عام ٩٣م.. انطلق شعبنا نحو آفاق رحبة من الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية.. وها هو الشعب ينعم بنهج ديمقراطي رائد، ويواصل العمل من أجل ترسيخ دعائم الديمقراطية الذي اسس قيمها فخامة الاخ الرئيس علي

▫ العيدروس: بفضل حكمة القيادة السياسية استطعنا تجاوز الصعوبات التي وقفت امام الديمقراطية

▫ الجندي: الـ٢٧ من ابريل سيبقى يوماً من الايام المجيدة في التاريخ المعاصر

▫ ياسين عبده سعيد: ٢٧ ابريل يوم للديمقراطية والارادة الشعبية في ظل قيادة الرئيس

الانجاز العظيم

● الأخ/ محمد حسين العيدروس الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام:

لقد إرتبط يوم السابع والعشرين من إبريل إرتباطاً متيناً بالثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م يوم إعلان دولة الوحدة فالأول يشكل إستحقاقاً إنتخابياً دستورياً نص عليه دستور الوحدة اليمنية الذي تبنى نظاماً سياسياً يعتمد التعددية السياسية والحزبية.

وعلى رغم الأحجار التي وضعت في طريق التجربة إلا اننا نعتز ونرفع رؤوسنا عالياً باننا تمكنا بفضل حكمه وحنكة قيادتنا السياسية من التغلب على كافة الصعوبات وقطعنا بتجربتنا الديمقراطية معظم الطريق، فلقد أصبح صندوق الانتخابات هو المرجع والمصدر الاول للسلطة بدءاً بإنتخاب رئيس الدولة، ثم إنتخاب المجلس النيابي الذي يمثل الشعب في إصدار التشريعات ومراقبة الحكومة، وصولاً إلى إنتخاب السلطة المحلية على مستوى المحافظات والمديريات.

لا شك أن خمسة عشر عاماً تظل فترة قصيرة بمعايير الزمن ولكن بالنظر إلى حجم التطورات السياسية على صعيد الإصلاحات بمجالاتها الحداثية المختلفة التي تحققت في بلادنا فإننا نقف أمام إنجاز مذهل، هو أكبر من المساحة الزمنية التي تحقق فيها ذلك الإنجاز.

ولا شك أن هذا الإنجاز العظيم لم يكن بمقدوره الوصول إلى ما هو عليه من عظمة وأهمية لولا الإرادة السياسية الكفؤة وكذلك الإرادة الصلبة في ظل القيادة الحكيمة لرجل الديمقراطية الأول في المنطقة، القائد الوحدوي والديمقراطي فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

إننا نعلم بأن الأفكار الكبيرة تحتاج إلى وقت طويل لكي تتحول إلى نباة في تربة الواقع، إلا أن الوضع أمام الإصلاحات السياسية في اليمن يدل دلالة عميقة على أنه بمقدور الإرادة القوية والإخلاص في النوايا إختصار الزمن وتحقيق مالم يكن في الحسبان.

ولا شك أن التطور مستمر والمزيد منه قادم إنشاء الله.

عصر الديمقراطية

● الأخ/ عبده محمد الجندي عضو اللجنة العليا للانتخابات:

هناك لحظات فاصلة وحاسمة في حياة الشعوب والأمم، قد تكون ثواني وقد تكون دقائق وقد تكون ساعات وقد تكون أياماً نظراً لما تنطوي عليه من أحداث تاريخية ومصيرية مرتبطة بالتحول الافضل من عصر الى عصر ومن عهد الى عهد، تكتسب فيه الحياة والحرية تبدلات جذرية في سياق الارتقاء الحضاري الى منجزات تتعاظم بحجم الحرية وبحجم الوحدة وبحجم الديمقراطية وبحجم العدالة والتقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعبرة عن تحول الثورات من شرعية الى شرعية او قل من شرعية القوة الى شرعية الجماهير. ومن شرعية الحرب الى شرعية السلام ومن شرعية الحزب الواحد الى شرعية تعدد الاحزاب.

وبالطبع فإن يوم السابع والعشرين من ابريل عام ١٩٩٣م يمثل البداية الزمنية الفاصلة والحاسمة في تاريخ الجمهورية اليمنية التي استبدلت فيها شرعية التقاسم بإرادة القوة بالإحكام للإرادة الشعبية الانتخابية الحرة وما يمكن وصفه بأنه مغادرة فعلية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية ناهيك عن مغادرة الشمولية الى عصر السيادة للجميع الذين قبلوا بشرعية النتائج الانتخابية اقتربوا خطوات الى الأمام من الجماهير صاحبة القول الفصل في انتخاب الهيئات الدستورية للدولة ممثلة بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ووجدوا انفسهم أصحاب شرعية في تحريك المؤسسة العسكرية والأمنية لحماية الشرعية الدستورية الانتخابية.

أما أولئك الذين رفضوا الاحتكام لهذا النوع من النتائج الانتخابية الحرة والنزيهة وحاولوا الالتفاف عليها وفق مخرجات شمولية لا ديمقراطية وأعتقدوا انهم اصحاب قوة واصحاب بأس لا يحتاجون لهذا النوع من الشرعية الانتخابية طالما كان لديهم من القوة ما يمكن الاعتماد عليه بالعودة الى ما قبل الوحدة وما قبل الديمقراطية القائمة

■.. محمد حسين العيدروس

■.. عبده الجندي

■.. ياسين عبده سعيد

سالم: جسد الـ٢٧ من ابريل قيم الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية

■.. سالم محمد حسين

على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة.. فقد وقعوا في اخطاء جسيمة كشفت لهم ان قوة الجيش وقوة الأمن اصبحت تابعة وجاهزة لحماية قوة الشعب صاحب القول الفصل في الشرعية الدستورية وصانعها الوحيد فكانوا قد اكتشفوا ان ابتعادهم عن ارادت الشعب ابعدهم عن ارادة الجيش باعتباره الحارس الأمين لهذه الشرعية الانتخابية القائمة على سيادة القانون.

أقول ذلك وأقصد به أن وظيفة الجيش في مرحلة الشرعية الدستورية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة وحقوق الانسان قد تحولت من النقيض الى النقيض ولم تعد تمثل الطليعة المعنية بصنع الثورات عبر شرعية انقلابية نابعة من حرص الحرية والديمقراطية والعدالة والوحدة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والعلو الثقافي والسمو العلمي المستند الى تنوير الجماهير لأن الجيش والأمن الذين كانا في مرحلة ما قبل الثورة والجمهورية اداة للتغيير أصبحت وظيفته في ظل الوحدة والحرية والديمقراطية والعدالة والتنمية الاقتصادية حماية الشرعية الدستورية المجسدة لارادة الشعب اليمني باعتباره المالك الوحيد للسلطة.. في وقت اغلقت فيه جميع الأبواب التي احتضنتها مرحلة معينة من الشرعية الثورية وأصبحت الانتخابات الحرة والنزيهة هي بوابة العبور الوحيدة الى الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة على حد سواء.

لذلك لا غرابة حين نقول بأن يوم الـ٢٧ من ابريل سيبقى يوماً من الأيام المجيدة في التاريخ المعاصر وستبقى ذكرياته العظيمة محفورة في ذاكرته جيلاً بعد جيل يتذكر فيه الذين قبلوا بالديمقراطية والذين زيدوا على الديمقراطية. وأين يقفون وما هي الفوائد الجديدة بالسلطة والعبرة عند الذين يبحثون عن الحقيقة ومما لا شك فيه ان عظمة الرئيس علي عبدالله صالح تكمن في قدرته القيادية التي جعلت موقفه ليس منسجماً مع حركة التاريخ واتجاهاتها الديمقراطية الصاعدة فحسب بل جعلته منقذ الوحدة والديمقراطية صاحب قضية وصاحب موقف رفيع قادراً على صناعة التاريخ واجتثاث ما يعيق في حركة الجدلية الصاعدة من الأشواك والتحديات والعوائق التي اعتقد صناعها انهم قادرون على اعادة عجلتها الى الخلف واعتقد هو عن وعي وعن حكمة إنه قادر على قيادة الحركة التاريخية إلى الأمام تماشياً مع عقارب الزمن حسب القاعدة السلمية لإبداع صناعها التي تدور الى الأمام ولا تدور مطلقاً الى الخلف لأنها صنعت عن وعي عميق بالتاريخ وعن خبرة واسعة في قدرة الشعوب على صنع التحولات الثورية والحضارية العملاقة الحرة لأن ارادة الشعوب جزء لايتجزأ من ارادة الله باعتبارها مادة التاريخ وأداة صنعه وصاحبة المصلحة فيه.

لا تمنح ثقتها إلا لاولئك الأبطال الذين تجد فيهم القدرة والكفاءة والاخلاص على تحمل المسؤولية بنجاح يمكن الشعوب من العبور الآمن وتخطي ما تحدثه المؤامرات من حواجز وتقاطعات زمانية ومكانية مفتعلة يتضرر منها الجميع ولا يستفيد منها سوى اعداء الحياة والحرية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

لقد كان الدفاع عن الشرعية الدستورية عملاً عظيماً ولكنه شغل بالكثير من التحديات والمخاطر والأهوال جعلته شعار الوحدة أو الموت اقرب الى المغامرة المنذرة بالانتحار منها إلى العقلانية الباعثة على التردد والخوف إلا أن فخامة الرئيس صالح المعروف بحبه للوحدة واقتناعه بالديمقراطية وجد أن من واجبه الدفاع عن الشرعية الدستورية مهما كلفه ذلك العمل المجيد من تحدي الأقدار وركوب الأخطار باعتبارها واجباً لا يقل قدسية عن واجب الدفاع عن الثورة تحت شعار الجمهورية او الموت الذي كان احد ابطاله.

كيف لا؟ وقد كان هذا الرجل العظيم مستعداً للتضحية بكل المغريات من موقعه كرئيس لأول دولة وحدوية ديمقراطية على ان يقبل تحت مخاوفه الحرص على نعيم الحياة والعودة الى ما قبل الوحدة والديمقراطية متهماً بالتقصير.

حقاً لقد اكد هذا الرئيس الصالح من خلال الكثير من انتصاراته العسكرية والسياسية والاقتصادية انه واحد من العظماء المصلحين على صواب ما قاله الزعيم العظيم جمال عبدالناصر «إن الخائفين لا يصنعون النصر وان اليد المرتعشة لا تقوى على البناء» فكان بذلك صاحب فضل في الانتصار للوحدة والديمقراطية كأهم المكاسب التاريخية الشامخة للثورة اليمنية المجيدة على الاطلاق.

وتلك حقيقة لا يمكن لأحد من الذين يتفقون معه ومن الذين يختلفون معه إنكارها أو التقليل من شأنها مهما كان معروفاً بالجحود ونكران الجميل. لأن نعمة الوحدة والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة هي التي جعلت اكثر الناس عداء على حرية الصحافة وحقوق الانسان ينعمون اليوم بمناخات من الحرية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر) الخالدة لا بل جعلتهم سيسدلون الستار على الماضي الذي قدموا منه ويركبون الموجة ليقدموا انفسهم بجلابيب ديمقراطية فضفاضة.

إنه يوم الـ٢٧ من ابريل ١٩٩٣ الذي جعل من الانتخابات البرلمانية منطلقاً مفتوحاً الى الحياة والحرية ربما كان له بداية ولكن ليس له نهاية في الزمان القادم والواعد بالكثير من الخيرات والنجاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتقدم والرقي الحضاري.

فها نحن على مشارف الاحتفال بالعيد الخامس عشر للوحدة نفتخر بماضينا وبما تحقق من الانتصارات في شتى مناحي الحياة، في حاضرنا فيه الشرعية الدستورية من خلال البوابة الانتخابية التي اصبحت وسيلة العبور الوحيدة الى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والمحلية والقضائية واصبح الشعب شديد الاعتزاز بماضيه وشديد الثقة بما لديه من القدرات الواعدة بالنجاح المنشود باعتباره السيد وباعتباره المالك الوحيد لسيادته وصاحب القول الفصل في حاضره ومستقبله السياسي.

لا يمكن لأي قوة خرافية وسحرية ان تعيده الى ما قبل الثورة والجمهورية من عبودية إمامية لا يتذكر عنها سوى الفقر والجهل والمرض وتقبيل اليدات وحباب الركب والتبرك بالقوميات الزائفة السلالية الامامية الظلامية لأن الديمقراطية هي الحياة وهي الحرية والحق والعدل لا يستطيع الذين يعيشون خارج العصر النيل منها مهما كانت قدراتهم التآمرية والارهابية العنيفة على التلاعب بالعواطف المجنونة التي تتخذ من الانتماء لسلالة النبي الأعظم افكار مذهبية تتنافى مع دعوته العظيمة الى التوجيه والى الثورة والى الديمقراطية الثورية والى المساواة القائمة على الحق والعدل والآخا.

وحكم الأفضل الذي يقبل به الشعب حتى ولو كان من عامة الناس وأفقرهم ولا اقول ما قاله قدما الجمهوريين عبداً حبشياً على رأسه زبيبه.

لا يمكن للشعب الا ان يستجن بعض الكتابات العدوانية التي تحرض على ما هو كائن بدواعي الحنين الى ما كان. وهي تعرف ونحن نعرف والشعب يعرف حجم المسافة الفاصلة بين اليوم وبين الأمس التي تقاس بالمساحة الفاصلة بين كوكبنا الأرضي، او قل بين مجرتنا الشمسية وبين المجرات التي لا تقاس مسافاتها الاسطورية الا بالسنوات الضوئية.

لا يعلم احد لماذا ظهر هولاء المشعوذين الذين ما برحوا يسيئون استخدام الديمقراطية والحرية والحق في الاساءة الى اولئك الجمهوريين الوحدويين الديمقراطيين الذين كانوا السباقين الى الاصلاح السياسي بكلما تعنيه الكلمة في وقت كان فيه شجعان اليوم تعساء وجبناء الامس يموتون مرات عديدة قبل موتهم لا يقولون كلمة حق لا يعرف احد عنهم الا الماضي الذميم والنبيح الذي يحشدون قدراتهم ويسخرون مطبوعاتهم الصفراء للنواح عليه بلغة ارهابية ونزعة سلالية لا تتفق مع المبادئ الجمهورية العظيمة للديمقراطية والحرية والحق القائم على المساواة المحتكمة لشرعية الصناديق الانتخابية في عصر يقال عنه عصر الديمقراطية ، اخلص من ذلك الى القول بان يوم الـ٢٧ من ابريل هو اللحظة الفاصلة بين الاستبداد وبين الديمقراطية وبين الشمولية وبين التعددية وبين شرعية القوة وبين الشرعية الانتخابية السلمية وبين التخلف وبين التقدم في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بداية الديمقراطية

● الأخ/ ياسين عبده سعيد امين عام الحزب الناصري الديمقراطي رئيس المجلس الوطني للمعارضة:

إن يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م كان بداية مجيدة لليمن الحديث دخلت به طوراً جديداً مثل قمة الانتصارات وكان وما يزال وسيظل يوماً عظيماً في تاريخ العرب المعاصر، حقق به القائد الوحدوي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح خطوة هي الأعظم في التاريخ اليمني والعربي بها تحققت الوحدة اليمنية نقلة عميقة ضد التشطير والتجزئة وضرورة حياتية للانسان وتلازم فيها ترابطاً عضوياً بين الوحدة والديمقراطية كوجهين لحقيقة واحدة لأن الديمقراطية التي جسدت في الـ٢٧ من ابريل جاءت لتجعل الانسان قادراً على المساهمة في بناء وطنه من خلال التعددية السياسية والحزبية كوسائل تعزز مضامين الممارسة والمواقف والنهج الديمقراطي وأرست التجربة حركتها التي تعطي المحتوى الواضح للديمقراطية وابعادها واستمدت جذورها من تربة الواقع وخصائص المجتمع وقيمه وحددت مكانها واعية المعطيات التاريخية كتعبير عن الارادة الشعبية.

فالممارسة الديمقراطية دلالتها المواقف العينية لا الكلمات هي اسلوب حياه وليست منوطة بالاهواء بدون ضوابط يحددها الدستور والقانون كما انها ليست إدعاء بل مضامين وممارسه واحتكام الى الشعب من خلال صناديق الاقتراع وعلى هذا الاساس يمثل يوم الـ٢٧ من ابريل تاكيداً لسيادة الشعب ليشكل بإرادته الحرة والانتخابات المباشرة لممثليه في مجلس النواب ما دام الناس قد ولدوا احراراً وحدهم يعبروا عن اختيارهم تعبيراً حراً، ويختارون السلطة التشريعية لان الديمقراطية هي طريق التقدم والنمو.

وان الذي حقق الوحدة جسد عملياً الديمقراطية لانه قائد من بين صفوف الجماهير مستوعباً بحسه الوطني الوحدوي آمالها وتطلعاتها فاتحا للجماهير دائرة الفعل بتحويل مطامحها الى حقائق واقعية فكان الـ٢٧ من ابريل يوما للديمقراطية والارادة الشعبية في ظل القائد الرمز فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

وإن خطيئة تجاهل الحقائق ثم معاداتها، يعيق الممارسة الديمقراطية وهي صيغة محققة لامكانيات النمو والتطور ودليلاً على حيوية الشعب ونستطيع ان نقول ان محاولات البعض التشدق بشعارات الديمقراطية بأن الوحدة ليست قسمه بين طرفين لم يثبت طرف بعد فشله ديمقراطياً، للديمقراطية وما يحدثونه هو تحوير لمضامينها سيظلون بهذا تفكير يدورون في حلقه مفرغة.. بالوحدة تجسدت الديمقراطية في الواقع كضمانه حقيقية لسيادة الشعب وهي فضحت ادعياء الديمقراطية بفعل التناقضات الكامنة في افكارهم البالية ومحاولتهم تطويع الديمقراطية لتحقيق مصالح ذاتيه متأثرين برواسب جدلية المادة التي اوصلتهم الى مأزق التمرد والانفصال فالديمقراطية ليست ملكية خاصة انها صيرورة حركة الحياة الى مستقبل افضل